أكدت أن الحكومة تعمدت قصف مصادر المياه بدمشق

الأمم المتحدة: النظام السوري لم يتوقف عن الهجمات الكيميائية

توثيق حصول هجمات كيميائية جديدة في سوريا

قصف الحكومة السورية لمصادر المياه

- مقتل شخص في تفجير حافلة بمدينة حمص
- استهداف الطائرات الروسية لريف حلب بأكثر من 150 قذيفة
- موسكو : محادثات السلام السورية في أستانة معقدة للغاية
- بشار الجعفري: تركيا أخلت بالتزاماتها
- مفوض حقوق الإنسان: سوريا أصبحت «غرفة تعذيب»

عواصم – «وكالات» : قال محققو الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف أمس الثلاثاء، إن قوات النظام السوري شنت هجمات جديدة بغاز الكلور، منذ مطلع العام الحالي.

وقالت لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في سوريا في تقريرها، إن استخدام مثل هذه الأسلحة يرقى إلى جرائم الحرب وينتهك الاتفاقية الدولية لحظر الأسلحة الكيميائية.

وكان مدنيون أصيبوا في 8 يناير الماضي في قرية بسيمة الواقعة بالقرب من دمشق، عندما استخدمت القوات الموالية للحكومة ذخائر الكلور، وفي شهري يناير وفبراير ، وثق محققوا الأمم المتحدة 4 هجمات أخرى بالكلور في منطقة الغوطة الشرقية، كانت تستهدف مواقع القتال في الخطوط الأمامية.

وقالت اللجنة في تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة «إن استخدام القوات السورية للكلور يتبع نمطاً لوحظ خلال أعوام 2014 و2015 و2016».

وفي نوع مختلف من الهجوم الكيماوي في عام 2013، والذي تضمن غاز السارين، تردد أن النظام قد قتل أكثر من 1400 شخص في منطقة الغوطة خارج دمشق، وأشار محققوا حقوق الإنسان إلى أن جميع الأطراف في الصراع السوري تواصل ارتكاب جرائم حرب.

وأوضح التقرير أن الجماعات المسلحة قد قامت بهجمات عشوائية وإعدامات بدون محاكمة خلال العام الحالي.

كما قالت لجنة تحقيق دولية مستقلة تابعة للأمم المتحدة أمس الثلاثاء إن «القوات الجوية السورية قصفت عمداً مصادر المياه في دمشق في ديسمبر مما يصل إلى حد جريمة حرب قطعت إمدادات المياه عن 5.5 مليون شخص يعيشون في العاصمة وحولها.

وقالت اللجنة إنها لم تعثر على أدلة على تعمد الجماعات المسلحة تلويث إمدادات المياه أو تدميرها كما زعمت الحكومة السورية حينها.

من ناحية أخرى قال شاهد إن تفجيراً في حافلة بمدينة حمص السورية أمس الثلاثاء أسفر عن مقتل شخص وإصابة اثنين آخرين.

وذكرت الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) أن من وصفتهم بالإرهابيين مسؤولون عن التفجير في حي وادي الذهب في جنوب شرق المدينة، وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان أيضا بوقوع خسائر.

ويأتي التفجير في أعقاب هجوم منسق نفذه متشددون في وسط حمص الشهر الماضي وأسفر عن مقتل العشرات بينهم مسؤول أمني كبير وبعد اتفاق أبرم أمس الإثنين ويقضي بأن يرحل مقاتلوا المعارضة عن آخر جيوبهم في المدينة.

ونفذ تحالف تحرير الشام هجوم 25 فبراير ويضم هذا التحالف عدداً من الجماعات الجهادية على رأسها جبهة فتح الشام التي كانت جناح القاعدة في سوريا.

وقالت الجماعة نفسها إنها مسؤولة عن تفجيرين انتحاريين في دمشق يوم السبت أسفرا عن مقتل العشرات معظمهم من الزوار الشيعة.

وتوقع محللون يتابعون الشأن السوري أنه مع تكبد الجماعات التي تحارب للإطاحة بالرئيس بشار الأسد خسائر عسكرية فسوف تلجأ بشكل متزايد إلى هجمات على نمط حرب العصابات في أراض تسيطر عليها الحكومة.

من جهة أخرى ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان أن دوي الانفجارات لا يزال يهز في ريف حلب الشرقي، نتيجة استمرار الطائرات الروسية والتابعة للنظام بتنفيذ ضرباتها الجوية بالتزامن مع مواصلة قوات النظام والكتائب المدفعية الروسية لقصفها على مناطق سيطرة تنظيم داعش.

واستهدفت الطائرات والمدافع بأكثر من 150 ضربة وقذيفة مناطق في دير حافر وريفها ومناطق لا تزال تحت سيطرة التنظيم وأخرى خرجت عن سيطرتها، من ضمنها 90 ضربة جوية على الأقل.

وتمكنت قوات النظام مدعمة بالمسلحين الموالين لها وقوات النخبة في حزب الله اللبناني من تحقيق تقدم والسيطرة على قريتي حميمة كبيرة وحميمة صغيرة، لتقلص قوات النظام المسافة إلى نحو 2 كلم عن الأطراف الغربية لبلدة دير حافر، وتأتي عملية التقدم هذه بعد مراوحة قوات النظام مكانها منذ أيام في محور مطار الجراح العسكري، بأقصى الريف الشرقي لحلب.

ونوه المرصد إلى أن تنظيم داعش الذي خسر عشرات القرى والمزارع والبلدات في ريفي حلب الشمالي الشرقي، منذ 17 يناير الماضي، إثر عملية عسكرية أطلقتها قوات النظام، إضافة لخسارته عشرات القرى والبلدات والمدن في ريف حلب الشمالي الشرقي لصالح قوات عملية «درع الفرات»، لا يزال يسيطر على بلدتي دير حافر ومسكنة وقرى أخرى بريفيهما.

وبالرغم من تقلص السيطرة وانهيار داعش بشكل متلاحق في الريف الحلبي، إلا أنه لا يزال يهدد قوات النظام في مدينة حلب، ثاني كبرى المدن السورية، عبر عزلها الشريان الرئيسي الذي يوصل مدينة حلب بمناطق سيطرة النظام في بقية المحافظات السورية.

ويمكن للتنظيم قطع هذا الطريق الواصل بين مدينة حلب وأثريا بريف حماة عبر منطقة خناصر، في حال تنفيذه هجوم على هذا الطريق الاستراتيجي والذي تعرض في وقت سابق لهجمات، الأمر الذي سيعود على النظام بعواقب وضائقات اقتصادية كبيرة في مدينة حلب، ويثير استياء المدنيين الذي لم ينطفئ حتى الآن بفعل عمليات التعفيش التي يمارسها المسلحون الموالون للنظام ويفعل انقطاع المياه عن مدينة حلب منذ نحو 8 أسابيع.

من جانب آخر وصف المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف محادثات السلام السورية في كازاخستان أمس الثلاثاء بأنها «معقدة للغاية»، وذلك رداً على سؤال عن تعليقه على رفض وفد المعارضة السورية حضور الاجتماع.

وأضاف للصحافيين في اتصال هاتفي «أدركنا منذ البداية أن هذه محادثات معقدة للغاية، لا يزال العمل مستمراً».

من جهة أخرى قالت الحكومة السورية إن تركيا أخلت بالتزاماتها إزاء محادثات السلام التي تدعمها روسيا في كازاخستان وذلك بعدما قاطعت المعارضة المسلحة المدعومة من أنقرة جولة ثالثة من المحادثات من المقرر أن تبدأ أمس الثلاثاء.

وقال مبعوث الحكومة السورية، بشار الجعفري في تصريحات من أستانة عاصمة كازاخستان إن «أحد الضامنين الثلاثة للمحادثات أخل بالتزاماته وهي تركيا»، وأضاف أن «هذا يعني أن تركيا يجب أن تتحمل مسؤولية عدم حضور أو مشاركة الجماعات المسلحة».

وانطلقت محادثات أستانة بدعم من إيران حليفة سوريا وتركيا أحد الداعمين الرئيسيين للمعارضة السورية.

من جانب آخر دعا المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أمس الثلاثاء إلى إخلاء سبيل عشرات الآلاف من المحتجزين في سجون سوريا، وقال إن «تقديم مرتكبي الجرائم بما فيها التعذيب للمحاكمة أمر ضروري للتوصل إلى سلام دائم».

وقال الأمير زيد بن رعد الحسين أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان «إلى حد ما أصبحت البلاد كلها غرفة تعذيب ومكاناً للرعب الوحشي والظلم المطلق».

وأضاف في بداية اجتماع المجلس لبحث الوضع في سوريا «لا بد من ضمان المحاسبة والتوصل إلى الحقيقة وتقديم التعويضات إذا كان للشعب السوري أن يتوصل للمصالحة والسلام، لا مجال أمامهم للتفاوض».

وناشد الأمير زيد الأطراف المتحاربة أن توقف التعذيب والإعدامات وتخلي سبيل المعتقلين أو على الأقل توفر المعلومات الأساسية عنهم من أسماء المحتجزين وأماكن وجودهم ومكان دفن من توفوا منهم.

وأبدى أسفه لاستخدام حق النقض (الفيتو) مراراً لإجهاض المساعي الرامية لإنهاء «هذه المذبحة التي لا معنى لها، وذلك في إشارة إلى قرارات روسيا والصين استعمال الفيتو ضد قرارات لمجلس الأمن الدولي في عدة مناسبات منذ بداية الحرب.

وأشار زيد إلى أن الصراع المستمر منذ 6 سنوات بدأ عندما اعتقل مسؤولو الأمن مجموعة من الأطفال وعذبوهم بعد أن كتبوا شعارات مناهضة للحكومة على جدار مدرسة في مدينة درعا.

الجامعة العربية تدعو إلى تحرك عربي عاجل لدعم الصومال

الجامعة العربية

القاهرة – «وكالات» : دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط إلى تحرك عربي عاجل لمساندة الصومال وحشد المساعدات المالية والإغاثية المطلوبة لمواجهة الآثار الإنسانية الجسيمة المترتبة عن موجة الجفاف التي يعاني منها.

وناشد أبو الغيط الدول العربية لمواصلة تضامنها مع الصومال وتقديم ما يلزم من دعم له، سواء عبر منظومة الأمم المتحدة أو بشكل ثنائي مباشر أو عن طريق التنسيق مع الجامعة العربية، للمساهمة في تلبية الاحتياجات العاجلة لأكثر من 6 مليون صومالياً والتي تصل قيمتها وفقاً لما أعلنت عنه الأمم المتحدة إلى 825 مليون دولار لتغطية الأشهر الستة القادمة.

وصرح الوزير مفوض محمود عفيفي، المتحدث الرسمي باسم الأمين العام، أن أبو الغيط قام أيضا بمخاطبة وزراء خارجية عدد من الدول العربية التي تتوافر لديها الإمكانيات لحثها على الاستمرار، عبر أجهزتها ومؤسساتها الرسمية والخيرية، في تقديم الدعم المادي والفني للحكومة الفيدرالية الصومالية لتمكينها من مواجهة التداعيات الجسيمة لهذه الأزمة.

وأشار عفيفي إلى أن هذا التحرك يأتي في سياق الجهد الذي تقوم به الجامعة العربية لحشد الدعم العربي والإسلامي والدولي لإغاثة الشعب الصومالي والقيام بكل ما من شأنه أن يساهم في تلبية الاحتياجات الطارئة لمواجهة هذه الأزمة، بما في ذلك من خلال تكثيف التنسيق مع مجلس وزراء الصحة العرب ومجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة المعنية على النحو الذي أكد عليه البيان الذي أصدره مجلس الجامعة في دورته الأخيرة على المستوى الوزاري بشأن «الأزمة الإنسانية الطارئة نتيجة لموجة الجفاف التي تضرب أجزاء واسعة من الصومال».

حملة مداهمات والتحقيق مع 40 شخصاً بعد هجوم مدينة قبلي التونسية

تونس – «وكالات» : أجرت الوحدات الأمنية بمدينة قبلي بجنوب تونس عمليات دهم واسعة لعدد من القرى وحققت مع قرابة 40 شخصا يشتبه في صلتهم بالمجموعة المسلحة التي نفذت الهجوم الذي شهدته المدينة أمس الأول الأحد واستهدف دورية للأمن.

ووفقا للموقع الإلكتروني لإذاعة «موزاييك إف.إم.» فقد أذنت النيابة العمومية بالتحفظ على شخص على علاقة بمنفذي الهجوم، ويذكر أن القطب القضائي لمكافحة الإرهاب كان تعهد بالتحقيق في الهجوم.

«الجنايات» تقرر سماع شهادة الأطباء في اغتيال «النائب العام» بجلسة سرية

مصر: توجهات لخفض نفقات «الخارجية» تنفيذاً لسياسات الدولة

وزير الخارجية المصري سامح شكري متوسطاً مساعديه ونواب مساعدي الوزير

القاهرة – «وكالات» : التقى وزير الخارجية المصري سامح شكري، مساعديه ونواب مساعدي الوزير في إطار اللقاءات الدورية بين الوزير وأعضاء الوزارة، لمتابعة الأداء، والتشاور حول مختلف القضايا الخاصة بالسياسة الخارجية المصرية، والاستماع لمقترحات قيادات الوزارة.

وتوجه شكري بالشكر لأعضاء الوزارة على الجهود التي بذلت خلال الفترة الماضية في مختلف الملفات ذات الأولوية للسياسة الخارجية المصرية، وهو ما عكسته الزيارات الثنائية التي تم تنظيمها إلى مصر لعدد كبير من قادة الدول المختلفة وآخرها زيارة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، موضحاً أن وزارة الخارجية تحظى بالتقدير لدى المواطن المصري، ولدى مختلف مؤسسات الدولة باعتبارها مؤسسة وطنية تدافع عن المصالح العليا للدولة المصرية في الخارج.

وطالب وزير الخارجية، قيادات وأعضاء الوزارة بالاستمرار في بذل المزيد من الجهد لتحقيق أهداف الدولة بذات الحماس والنشاط، مطالباً مساعدي وزير الخارجية بمتابعة وتقييم الأداء كل في نطاق اختصاصه، ومؤكداً حرصه على التواصل الدائم مع كافة القيادات والقطاعات المعنية بالوزارة لإجراء التحليل والتقييم الدقيق لكافة المواقف بما يخدم المصالح المصرية. وشدد وزير الخارجية على ضرورة القيام بالمهام الموكلة لأعضاء الوزارة وكافة البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج، مع مراعاة السياسة العامة للدولة في ترشيد النفقات خلال الفترة الحالية.

من جانب آخر قررت محكمة جنايات القاهرة التي تنظر محاكمة المتهمين في قضية اغتيال النائب العام السابق، المستشار هشام بركات، سماع شهادة 4 أطباء ممن أجروا الكشف الطبي على المستشار، وأعدوا التقارير الطبية بذلك، في جلسة سرية.

وواصلت محكمة جنايات القاهرة المنعقدة بطرة، أمس الثلاثاء، جلسة محاكمة 67 متهما باغتيال المستشار هشام بركات النائب العام السابق في القضية رقم 314 لسنة 2016 حصر أمن الدولة العليا، وتضم 67 متهما، بينهم 51 محبوساً و16 هارباً، منهم أطباء ومهندسين ومحامين وطلبة جامعات، ومندوبي مبيعات ومترجمين وسائقين وعاملين في مطاعم.

واغتيل بركات، في يونيو عام 2015 ، في حادث تفجير استهدف موكبه بمنطقة مصر الجديدة بالقاهرة، ليكون أكبر مسؤول مصري يقتل في حادث اغتيال منذ عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان في يوليو عام 2013.

وأصدرت المحكمة منتصف يونيو 2016، قراراً بحظر النشر في القضية، يتضمن حظر نشر جميع المعلومات والأوراق والوثائق والتحقيقات المتعلقة بالقضية، عدا ما يتم خلال نظر جلسات المحاكمة ووقائعها التي تعقدها هيئة المحكمة.

وأسندت النيابة العامة للمتهمين ارتكاب جرائم «الانضمام لجماعة إرهابية داخل البلاد، والالتحاق بمنظمة إرهابية خارج البلاد، والتخابر مع حركة حماس، والقتل العمد والشروع فيه، والتخريب، وحيازة واستعمال وتصنيع مفرقعات، والاتفاق الجنائي، وحيازة أسلحة نارية وبيضاء بغير ترخيص، والتسلل من الحدود».

وكان وزير الداخلية المصري، اللواء مجدي عبد الغفار، أعلن في مؤتمر صحافي سابق، أن قيادات تنظيم الإخوان في تركيا وحركة حماس ضالعون في التخطيط والتمويل والتنفيذ لعملية اغتيال بركات.